النظام القانوني للمقاتلين في ظل النزاعات المسلحة

أ . جيلالي الحسين/ أستاذ مساعد-أ-
معهد العلوم القانونية والإدارية،
المركز الجامعي، غليزان

الملخص :

يعتبر القانون الدولي الإنساني من أهم فروع القانون الدولي العام، والذي يهتم بحماية ضحايا الحروب أو النزاعات المسلحة سواء الدولية أو غير الدولية، حيث يقسم هذا القانون إلى قانون لاهاي وقانون جنيف بحيث ينظم قانون لاهاي كيفية استخدام وسائل القتال في العمليات العدائية، أما قانون جنيف فهو يعمل على توفير ضمان الحماية العامة لكل من المدنيين والأعيان المدنية على غرار الحماية الخاصة التي تمنح للعناصر الأضعف في النزاع المسلح وهم الأطفال والنساء، ويعتبر المقاتل من المواضيع الأساسية في القانون الدولي الإنساني حيث تناوله كل من قانون لاهاي وقانون جنيف، وذلك نظرا للدور البارز الذي يلعبه المقاتل في العمليات الحربية، وسعت كل الجهود الفقهية والمواثيق الدولية لإعطاء تعريف جامع ومانع له .

وتناولنا في هذه البحث كافة التعريفات التي انصبت على المقاتل، ورغم الاختلافات التي ترجع أساسا الى طبيعة القانون، إلا أن الشيء المشترك يتمثل في تقسيم المقاتل باعتباره مقاتل نظامي أو قانوني، والمقاتل غير النظامي أو غير القانوني، حيث يشمل المقاتل القانوني كل من أفراد القوات المسلحة النظامية، ومقاتلي الانتفاضة الشعبية المسلحة والمقاومة المنظمة ومقاتلي حركات التحرر الوطني مع اشتراط توافر الشروط التقليدية، أما المقاتل غير القانوني فيشمل كل من المرتزقة والجواسيس والمقاتل الإرهابي، فرغم اشتراك كل من المقاتل القانوني وغير القانوني في حمل السلاح، والمشاركة في العمليات العدائية، إلا أن قواعد القانون

الدولي الإنساني لا تعترف بالمقاتل غير القانوني، ويتضح ذلك في عدم منحه الحماية في حالة عجزه عن القتال أو سقوطه في قبضة الجهة المعادية .

أما المقاتل القانوني الذي له الحق في ممارسة العمليات العدائية بغية تحقيق أهدافه الشرعية، فإنه يمنح الحماية المكرسة بموجب قانون لاهاي واتفاقيات جنيف المتمثلة في المحافظة على حياته وسلامته الجسدية في حالة عجزه عن القتال أو إعلان استسلامه أو في حالة سقوطه كأسير لدى قوات الجهة المعادية، مع منحه كافة الحقوق التي يتمتع بها أسير الحرب، مع التزام المقاتل القانوني بعدة التزامات الممثلة أساسا في التمييز بين المقاتلين والمدنيين والمحافظة على الأعيان المدنية، وتكريس حماية النساء والأطفال حتى ولو كانوا ضمن فئة المقاتلين، وذلك وفق قواعد القانون الدولي الإنساني، سواء في اطار النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية .

:Résumé

Le droit international humanitaire se considère comme le plus important des branches du droit général, et qui s'intéresse à protéger les victimes de guerres ou les conflits armée qu'ils soient internationaux ou non internationaux. Ainsi qu'il se divise en droit de la Haye et droit de Genève afin que le premier s'organise pour utilise les moyens de lutte des hostilités au moment ou l'autre s'utilise pour protéger généralement a tous les civiles comme les enfants ,les femmes .

Le combattant se considère comme un élément principal du droit international humanitaire, On a traite dans ce sujet ce que veut dire un combattant juridique qui se divise en combattant régulier ou irrégulier, mais le combattant non juridique qui est ignoré par le droit international humanitaire, et non protégé par ce dernier.

En temps que le combattant juridique a le droit de la protection , mais il faut qu'il soit obligé par des règles du droit international humanitaire ,parmi celles-ci le principe de distinguer entre les combattants et les civiles qu' il soit dans les conflits armés internationaux et non internationaux.

مقدمة :

مما لا شك فيه أن الحرب قديمة قدم المجتمع الإنساني نفسه، فمنذ العهود الأولى لوجود الإنسان عرفت الحرب أو النزاعات المسلحة كأداة، كثيرا ما يتم اللجوء إليها[1]، وغالبا ما يستخدم فيها كل أنواع الأسلحة والمعدات الحربية، التي شهدت تطورا مذهلا سواء من حيث النوع أو الكمية ورغم كل ذلك يبقى المقاتل أو الإنسان الذي يشارك في النزاع المسلح هو الذي يستعمل هذه المعدات الحربية .

ونظرا للأضرار الجسيمة التي تسببها النزاعات المسلحة، ولعل أكبر دليل على ذلك هو ما عانته البشرية من ويلات الحربين العالميتين الأولى والثانية، تم إبرام أولى اتفاقيات دولية للحد من هذه الأضرار، بداية من وضع قيود على وسائل وأساليب استعمال الأسلحة، وهو ما نسميه بقانون النزاعات المسلحة، ثم تلاه اتفاقيات جنيف الأربعة التي تكفل الحماية لضحايا النزاعات المسلحة، كل ذلك أدى إلى تأسيس بما يعرف بالقانون الدولي الإنساني .

ويعرف قانون النزاعات المسلحة على أنه مجموعة القواعد التي تنظم وسائل القتال وطرقه، أما القانون الدولي الإنساني فهو يتضمن مجموعة من القواعد المتعلقة بالحماية الدولية للأشخاص والأعيان ضحايا مختلف النزاعات المسلحة[2]، وهذا ما يبين بأن هذا القانون يؤكد صورة التعبير القانوني بالشعور الإنساني في حالة الحرب أو النزاع المسلح[3]. وتشمل

(1) هشام بشير / إبراهيم عبد ربه إبراهيم، المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني، المركز القومي للإصدارات القانونية الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2012، ص 7.

(2) أمل يازجي، القانون الدولي الإنساني وقانون النزاعات المسلحة بين النظرية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 20، العدد الأول، 2004، ص 108، 109.

(3) Michel Bélanger ,Droit international humanitaire,

هذه الحماية الأشخاص الذين لا يشاركون أو توقفوا عن المشاركة في العمليات العدائية بشكل مباشر (المدنيون، الجرحى، المرضى، الغرقى ، الأشخاص المحرومون من حريتهم لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح) .

ومع كل هذه الحماية المقررة في هذا القانون، إلا أنه حدثت انتهاكات جسيمة لهذه الاتفاقيات نتجت عنها خسائر بشرية كبيرة، كان بالإمكان تجنبها لو أحترم القانون الدولي الإنساني بشكل أفضل، وتجدر الإشارة بأن الرأي الراجح في عدم احترام القانون الدولي الإنساني، والحماية المقررة في النزاعات المسلحة لا ترجع في نقص قواعده، وإنما يكمن السبب في عدم الرغبة في احترام القواعد وعدم توفر الوسائل الكافية لتنفيذها ونقص الوعي بها من قبل القادة السياسيين والعسكريين وخاصة المقاتلين .

وهنا يكمن الغرض الأساسي من هذا القانون في إقرار هذه الحماية الدولية ونظرا لأهميته فإن الهيئات الدولية تقوم بمساعدة الدول في أن تدرسه داخل هيئاتها وخاصة العسكرية، وهذا ما تسعى إليه اللجان المتخصصة في هذا المجال وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الدولية للهلال الأحمر، إلا أن هذا الأمر لا يعد كافيا في فرض قواعد القانون الدولي الإنساني، بحيث يتطلب ذلك قوة دولية في فرض قواعده [1].

ونحيط علما بأن القانون الدولي الإنساني يخاطب في الأساس الفئات الفعالة في دائرة سير العمليات العسكرية التي تعتبر محور النزاع المسلح من خلال السعي إلى محاولة تهذيب سلوكها قصد توفير أكبر قدر ممكن من الحماية أثناء كل نزاع مسلح أو عمليات عسكرية، من مدنيين و من

·gualino éditeur, EJA, Paris,2002,p14.

(1) خالد مصطفى فهمي، القانون الدولي الإنساني، الأسس والمفاهيم وحماية الضحايا، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى الإسكندرية، مصر، 2011، ص 4.

كان في حكمهم، بالإضافة إلى المقاتلين أنفسهم، خاصة إذا ما أصبحوا خارج مسرح العمليات العسكرية، من خلال فرض قيود و ضوابط عند كل عمل عدائي، وبالتالي هو قانون موجه بالدرجة الأولى إلى المقاتلين ومسألة تنفيذه متوقفة أساسا على إرادة هذه الفئة.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية :

-فيما يتمثل النظام القانوني الذي يحكم المقاتل أثناء النزاعات المسلحة؟

انطلاقا من هذه الإشكالية قسمت الخطة المتبعة إلى مبحثين :

* **المبحث الأول** : الإطار المفاهيمي للمقاتل في إطار القانون الدولي الإنساني .

* **المبحث الثاني** : **التزامات وقواعد حماية المقاتلين في ظل النزاعات المسلحة.**

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمقاتل في إطار القانون الدولي الإنساني

إن إعطاء مفهوم للمقاتل يحتاج إلى التطرق إلى أهم التعريفات التي وردت في المواثيق والمعاهدات الدولية إلى جانب التطرق إلى أهم الفرقات بين مصطلح المقاتل والمصطلحات الأخرى التي يمكن أن يكون لها نفس المعنى أو نفس وظيفة المقاتل في الميدان مثل المقاوم أو الجاسوس أو المرتزق أو المدني الذي يحمل السلاح .

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم المقاتل كان محل جدال كبير بين الفقهاء والكتاب خاصة في أوروبا والعالم بصفة عامة، فمن جهة نجد موقف الدول الكبرى يتلخص في حصر المقاتلين في أفراد القوات المسلحة النظامية، على خلاف الدول الأخرى التي تسعى إلى توسيع النطاق القانوني لمفهوم المقاتل حتى يشمل جميع أفراد المقاومة أيضا . وأثر هذا الخلاف في محاولات التدوين لكثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على غرار لائحة لاهاي للحرب البرية لسنة 1899 المعدلة في سنة 1977[1].

كما يشمل الإطار المفاهيمي للمقاتل عدة إشكاليات إلى جانب اختلاف الدول في إعطاء مفهوم شامل، ووجه الشبه الذي يمكن أن نجده بين المقاتل النظامي والمقاتل غير النظامي و الجاسوس والمرتزقة والقراصنة وخاصة الإرهابي في حمل السلاح دون غير، بالإضافة إلى إشكالية تمتعهم بالحماية المقررة لأسير الحرب في حالة القبض عليهم من طرف الجهة المعادية، كما عالج القانون الدولي الإنساني إشكالية أكثر خطورة المتمثلة في الطفل المقاتل الذي يحمل السلاح سواء كان منظما في قوات مسلحة نظامية أو منظمة مسلحة أو كان في حالة هبة جماهيرية

(1) عامر الزمالي، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، المعهد العربي لحقوق الإنسان، الطبعة الثانية، تونس، 1997 ص 43.

مقاومة لحالة عدوان، وتوصي مبادئ القانون الدولي الإنساني بعدم استهداف السكان المدنيين لأنهم يتمتعون بالحماية بسبب عدم مشاركتهم في العمليات العسكرية، ومن البديهي أن الطفل شخص مدني فينبغي حمايته حماية خاصة، وهذا ما أكدته المادة الثامنة والثلاثون من اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 التي تحث الدول على اتخاذ التدابير اللازمة التي تضمن حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح[1].

وهذا ما يطرح عدة تساؤلات في كيفية حمايته من حمله للسلاح أولا و حمايته في حالة تعرضه لأخطار عدوانية أثناء النزاعات المسلحة، أو في حالة وقوعه كأسير حرب وهذا ما يفسر الاهتمام الكبير للقانون الدولي الإنساني لهذه الفئة، حيث فرض على الدول اتخاذ جميع التدابير الممكنة عمليا لضمان عدم اشتراك أفراد قواتها المسلحة الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر اشتراكا مباشرا في الأعمال الحربية وعدم خضوعهم للتجنيد الإجباري في القوات المسلحة[2].

كما يحمي القانون الدولي الإنساني النساء اللاتي يشاركن في العمليات العدائية مهما كان النشاط الذي يقمن به وذلك بنفس أسلوب توفيره للحماية العامة والخاصة للنساء المدنيات[3]، وبالتالي يرتبط تطبيق أحكام

(1) آخام مليكة، حماية الطفل في حالة النزاعات المسلحة، إسهامات جزائرية حول القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الأولى، 2008، ص 107.

(2) المادتين الأولى و الثانية من البرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة أعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 263، الدورة الرابعة والخمسون، دخل حيز النفاذ في 23 فيفري 2002.

(3) شار لوت ليندسي، نساء يواجهن الحرب، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول أثر النزاعات المسلحة على النساء، 15 أكتوبر 2002.

القانون الدولي المطبق في النزاع المسلح على المقاتلين بنوع المشاركة في العمليات العدائية، وطبيعة النزاع المسلح سواء كان دوليا أو غير دولي، ولذلك تختلف المراكز القانونية للمقاتلين بحسب الفئات التي ينتمون إليها والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات هي :

1. المقاتلون النظاميون القانونيون ويشملون أفراد القوات المسلحة النظامية، وعادة ما ينقسم الجيش[1] النظامي لأية دولة إلى قوات برية، وقوات جوية أو البحرية وما تضمه هذه الأخيرة من قوات بحرية وسفن حربية[2].
2. المقاتلون غير النظاميين القانونيين ويشملون كل من مقاتلي الانتفاضة الشعبية المسلحة والمقاومة المنظمة ومقاتلي حركات التحرر الوطني
3. المقاتلون غير القانونيين ويشملون كل من الجواسيس والمرتزقة والإرهاب[3].

ويمكن القول إلى أن اعتبار الإرهابي مقاتل قانوني تعد إشكالية في المعاهدات الرئيسية ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني التي تتناول الإرهاب على نحو مباشر، حيث يستخلص من اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولان الإضافيان لسنة 1977 من أنها مواثيق تتعامل مع أعمال إرهابية محددة ظهرت في حقبة تاريخية مختلفة مما يجعل من الصعوبة

(1) جمال رواب، الوضع القانوني للمقاتل في القانون الدولي الإنساني، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، 2006، ص52.

(2) المادة 13 الفقرة (ز) من دليل سان ريمو بشأن القانون الدولي المطبق في النزاعات المسلحة في البحار، أعتمد في جويلية 1994.

(3) محمد حمد العسبلي، المركز القانوني لأسرى الحرب في القانون الدولي الإنساني، رسالة دكتوراه، جامعة قار يونس 24/ 10/ 2002، ليبيا، الناشر منشاة المعارف بالإسكندرية، مصر، ص 17.

صياغة نص جديد مكمل وشامل يتناول ظاهرة الإرهاب[1].

المطلب الأول : مفهوم المقاتل في إطار اتفاقية لاهاي للحرب البرية 18 أكتوبر 1907

تنطوي مهمة المقاتلين بصفة أساسية بممارسة العمليات العدائية أثناء المنازعات المسلحة التي تقوم بين الأطراف المتنازعة، ويحق لهم ارتكاب أعمال حربية مشروعة ترمي إلى تحقيق هدف عسكري، إلا أن مبدأ التمييز يقتضي ألا توجه مثل هذه الأعمال الحربية سوى ضد المقاتلين الأعداء والأهداف العسكرية[2]، ولهذا فهم أيضا هدف شرعي للجهة المعادية في ميدان القتال و عرضة للقتل والجرح والأسر[3]، وبالتالي يعتبر المقاتلون الفئة الأساسية التي تشارك مباشرة في العمليات العدائية .

ونجد أن لائحة الحرب البرية لسنة 1907 قد وسعت من مفهوم المقاتل الذي يشمل إلى جانب أفراد الجيش أفراد الميليشيات والوحدات المتطوعة، ولكن بشروط[4]، بالإضافة إلى أن مفهوم المقاتل وفقا لهذه اللائحة قد ضم سكان الأراضي المحتلة الذين يحملون السلاح علنا، وذلك في حالة الاحتلال الحربي، بحيث يمكن اعتبارهم محاربين على أن

---

(1) كامل فيلالي، القانون الدولي الإنساني والإرهاب، إسهامات جزائرية حول القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الأولى، 2008، ص 46.

(2) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أساليب الحرب ووسائلها، 15/ 04/ 2010 للنظر أكثر : www.icrc.org.

(3) محمد حمد العسبلي، المرجع السابق، ص 17، 18.

(4) شروط تطبيق قوانين الحرب وأعرافها وحقوقها وواجباتها على الميليشيات والوحدات المتطوعة :

أ- أن يكون على رأسها شخص مسؤول عن مرؤوسيه ب- أن تكون لها شارة مميزة ثابتة يمكن التعرف عليها عن بعد .

ج- أن يحمل السلاح علنا د- أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وأعرافها.

يحترموا قوانين الحرب وأعرافها[1].

وأضافت المادة الثالثة من هذه اللائحة أن القوات المسلحة التي تتألف من مقاتلين وغير مقاتلين يتمتعون جميعا بمعاملة أسرى الحرب، وذلك في حالة القبض عليهم من طرف الجهة المعادية في النزاعات المسلحة[2]، ويقصد بغير المقاتلين الأشخاص الذين لا يشتركون فعلا في العمليات العدائية كرئيس الدولة والأطباء والصيادلة العسكريين، ورجال البريد العسكريين، لكن تجدر الإشارة بأن غير المقاتلين يعتبرون محاربين ولهم الحق في المعاملة التي يلقاها أسرى الحرب على الرغم من أنهم لا يعتبرون أهداف عسكرية[3].

ويعتبر مبدأ التفرقة بين المقاتلين وغير المقاتلين وليد المبدأ الشهير الذي قال به جان جاك روسو من أن الحرب أو النزاع المسلح خاصة الدولي منه علاقة دولة بدولة وليست علاقة شعب بشعب، إلا أن الفقه الأنجلو أمريكي لم يسلم بهذا المبدأ، واعتبر أن علاقة العمليات العدائية تمتد أيضا إلى المواطنين المدنيين مع عدم التعرض إليهم طالما أنهم لا يساهمون في العمليات الحربية[4]، إلا أن هذا المبدأ الذي يميز بين المقاتلين وغير المقاتلين يواجه صعوبات جمة في تطبيقه، وذلك نظرا لعدة أسباب تكمن في تزايد عدد المقاتلين، حيث أصبحت تضم القوات المسلحة أغلبية الذكور القادرين على حمل السلاح، بعد أن أصبح التجنيد الإجباري مطبق في أغلبية دول العالم ، إضافة إلى الأشخاص غير المقاتلين الذين يساهمون في صناعة الأسلحة، وتطور عدد الخدمات التي تقدم

(1) المادة الثانية من لائحة الحرب البرية 18اكتوبر 1907.

(2) المادة الثالثة، من لائحة الحرب البرية 18اكتوبر 1907.

(3) محمد فهد الشلالدة، القانون الدولي الإنساني، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2011، ص 153.

(4) صلاح الدين عامر، التفرقة بين المقاتلين وغير المقاتلين، دراسات في القانون الدولي الإنساني، طبعة 1، 2000، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، ص 98.

للقوات المسلحة من صحة ورفاهية، وهذا مساعد على تطور أساليب الحرب وفنونها، مثل اللجوء إلى أساليب الحرب الاقتصادية وما تخلف من آثار وخسائر في وسط فئة غير المقاتلين[1]، وهذا ما يرجح صحة القول بأن النزاع المسلح بين الطرفين المتنازعين ينتقل إلى ما بين الشعوب أي إلى عداء بين فئتي غير المقاتلين لطرفي النزاع .

كما اهتمت اللائحة بصنف الأشخاص المقاتلين غير القانونيين، حيث عرفت الجاسوس بأنه ذلك الشخص الذي يقوم بجمع المعلومات في منطقة العمليات التابعة لطرف في النزاع المسلح، وقيامه بأعمال الزيف والتخفي وذلك من أجل تبليغ الجهة المعادية[2]، ومن بين هذه المعلومات الاطلاع على الاستعدادات الحربية أو الحصول على الوثائق السرية أو بعض الاختراعات التي تمس السلاح والعتاد، وجميع المعلومات عن الأنشطة العسكرية[3].

ويميز هذا التعريف بين العسكريين وجواسيس الحرب من الناحيتين الايجابية والسلبية، فبالنسبة للمفهوم الايجابي يكون عمل الجاسوس الحصول على معلومات بصفة سرية، أما التعريف السلبي فيشمل الجنود غير المتنكرين الذين يخترقون منطقة العمليات للجهة المعادية بغية الحصول على معلومات يعتبرون جواسيس ومنهم العسكريون الذين يؤدون مهامهم بطريقة علنية[4].

لذلك يستثنى من المركز القانوني للجواسيس كل من أفراد القوات المسلحة الذين يجمعون معلومات في منطقة الجهة المعادية على غرار العسكريون وغير العسكريين الذين يقومون بدور المراسلة بين طرفي

(1) صلاح الدين عامر، المرجع السابق، ص 99، 100.
(2) الفقرة الأولى من المادة 29 من لائحة الحرب البرية لسنة 1907.
(3) محمد حمد العسبلي، المرجع السابق، ص208.
(4) نفس المرجع السابق، ص 212.

النزاع، والذين يعملون بصفة علنية[1]، وأقرت المادة الواحدة والثلاثون من لائحة الحرب البرية على أن الجاسوس الذي يلتحق بالقوات المسلحة التي ينتمي إليها بتمتعه بوضعية أسير الحرب في حالة القبض عليه من طرف الجهة المعادية.

ويستخلص مما سبق أن لائحة لاهاي للحرب البرية اهتمت كثيرا بتصنيف المقاتلين القانونيين الذين يمكن لهم الاستفادة من قواعد هذه الاتفاقية، والتي تتجلى في اعتبارهم أسرى حرب في حالة القبض عليهم من طرف القوات المتنازع معها، وميزت المقاتلين غير القانونيين الذين يمكن لهم ترجيح كفة المنتصر في النزاع المسلح، وذلك من خلال الأعمال التي يمكن أن يقوموا بها كالجوسسة، ولقد ساعدت هذه اللائحة في بناء قواعد أساسية ومعايير لتمييز فئة المقاتلين القانونيين الذين يستفيدون من قواعد الحماية عن غيرهم من المقاتلين غير القانونيين، كما اهتمت اللائحة بالأشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة في النزاعات المسلحة دون أن يكون لهم دورا أساسيا في العمليات العدائية كالأطباء والصيادلة العسكريين، ورجال البريد العسكريين حيث أقرت لهم بالحماية وإمكانية معاملتهم كأسري حرب في حالة القبض عليهم، وما يعاب على هذه اللائحة رغما أنها وسعت من مفهوم المقاتل إلا أنها اهتمت بالنزاعات المسلحة الدولية فقط إلى جانب الاحتلال الحربي إلا أن لائحة الحرب البرية ساعدت كثيرا في بناء اتفاقيات جنيف لسنة 1949، وذلك انطلاقا من المبادئ التي أسستها اللائحة سواء في استعمال الأسلحة في العمليات الحربية أو قواعد المعاملة المقررة للمقاتلين أو غير المقاتلين، وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الثاني.

(1) الفقرة الثانية من المادة 29 من لائحة الحرب البرية لسنة 1907.

المطلب الثاني : مفهوم المقاتل في إطار اتفاقيات جنيف الأربعة 12 أوت 1949

قانون لاهاي يتعلق بسلوك وإدارة الأعمال العدائية، فنجد أنه يتضمن عدة تصريحات و معاهدات دولية كان أولها مؤتمر للسلام سنة 1899، ويختلف قانون لاهاي عن قانون جنيف من حيث المواضيع التي تعالجها قواعده، على الرغم من اعتبارهم جزءا من القانون الدولي الإنساني، حيث تحدد قواعد لاهاي حقوق وواجبات الدول المتحاربة خلال فترة النزاعات المسلحة من حيث الوسائل العسكرية المسموح باستخدامها أثناء النزاع، وتقيد قواعده الدول المتحاربة في استخدام وسائل إلحاق الضرر بالجهة المعادية[1].

ونتج عن اتفاقيات جنيف[2] مبادئ إنسانية من بينها مبدأ الحماية العامة والخاصة[3] لأفراد النزاع المسلح الذين يمكن أن يكونوا أشخاص مدنيين أو أطفال أو نساء ومقاتلين الذين يمكن أن يكونوا في إطار أسرى حرب أو جرحى أو مرضى أو غرقى، حيث تقتضي الاعتبارات الإنسانية بضرورة احترام الحياة الإنسانية، وذلك بتجنيبها كل أنواع المعاناة غير المفيدة، وبمعنى آخر أن كل نزاع مسلح يحتم ضرورة التوفيق بين الضرورات الحربية والمقتضيات الإنسانية الأولية[4].

---

(1) علي أبو هاني / عبد العزيز العشاوي، القانون الدولي الإنساني، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، طبعة 2010، الجزائر ص 29، 30. أنظر كذلك :

Kate Mackintosh , The principles of humanitarian action in international law, overseas devlepement institute

(odi), Humanitarian policy Group (HPG) , Report 5, March 2000, p 4.

(2) Michel Belanger , op,cit,p 60

(3) علي أبو هاني / عبد العزيز العشاوي، المرجع السابق، ص 28.

(4) أحمد أبو الوفا، القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة، القانون الدولي الإنساني، أفاق وتحديات الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2005، بيروت، لبنان، ص 195.

وانطلاقا من هذه الأسس اعتبر قانون جنيف أن المقاتلين الذين يمكن أن يستفيدوا من الحماية المقررة واعتبارهم جرحى آو مرضى إذا تعرضوا لإصابات في النزاعات المسلحة هم كل من أفراد القوات المسلحة وأفراد الميليشيات والوحدات المتطوعة التي تشكل جزءا منها[1]، بالإضافة إلى أفراد الميليشيات والوحدات المتطوعة الأخرى التي تنتمي إلى أعضاء حركات المقاومة المنظمة الواجبة فيها الشروط التقليدية[2].

وأضافت المادة الثالثة عشرة من اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان الأفراد الذين يمكن اعتبارهم مقاتلين ويتمتعون بحماية هذه الاتفاقية كل من أفراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولاءهم لحكومة أو لسلطة لا تعترف بها الدولة الحاجزة، بالإضافة إلى أطقم الطائرات الحربية والملاحية والمراسلين الحربيين، وسكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب الجهة المعادية لمقاومة القوات الغازية[3]، وتجدر الإشارة إلى أن المادة الثالثة عشرة تعتبر متطابقة بين اتفاقيتي جنيف الأولى والثانية الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى للقوات المسلحة في البحار على غرار إضافة وضعية الغرقى التي يمكن أن يتعرض لها المقاتلون أثناء النزاعات المسلحة التي يكون ميدانها البحار أو

(1) الفقرة الأولى من المادة 13 من اتفاقية جنيف الأولى لسنة 1949.

(2) الفقرة الثانية من المادة 13 من اتفاقية جنيف الأولى التي تنص على الشروط الواجب توافرها في أعضاء حركات القوات المنظمة وهي :
أ – أن يقودها شخص مسؤول عن مرؤوسيه ب – أن يكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها عن بعد
ج – أن يحمل الأسلحة جهرا د – أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها..

(3) الفقرة الثالثة، الرابعة، الخامسة، السادسة للمادة 13 من اتفاقية جنيف الأولى لسنة 1949.

المحيطات[1].

أما المقاتلين الذين يثبت لهم المركز القانوني لأسير الحرب، فقد نصت عليها الفقرة الأولى من المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، وحسب هذه الحالة، فحتى يكتسب المقاتل المركز القانوني كأسير حرب لا يشترط قيامه بأعمال عدائية بل يشترط توافر شرطين هما :

الانتماء إلى إحدى الفئات التالية[2]:

1. أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع .
2. أفراد الميليشيات والوحدات المتطوعة الأخرى، بمن فيهم حركات المقاومة المنظمة الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع، على أن تتوفر فيهم الشروط التقليدية المذكورة سابقا.
3. أفراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولاءهم لحكومة أو لسلطة لا تعترف بها الدولة الحاجزة
4. الأشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة، كالمدنيين الموجودين ضمن أطقم الطائرات الحربية والمراسلين الحربيين، ومتعهدي التموين شريطة أن يكون لديهم تصريح من القوات المسلحة التي يرافقونها
5. أفراد الأطقم البحرية، بمن فيهم القادة والملاحون ومساعدوهم، وأطقم الطائرات المدنية التابعة لأطراف النزاع
6. سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو شريطة أن يحملوا السلاح جهرا، وأن

(1) المادة 13 من اتفاقية جنيف الثانية لسنة 1949.

(2) أحمد سي علي، وضعية أسير الحرب في القانون الدولي الإنساني، إسهامات جزائرية حول القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الأولى، 2008، ص 79.

يراعوا قوانين الحرب وعاداتها[1].

أما الشرط الثاني فيتمثل في وقوع المقاتل في قبضة العدو ويقصد به وضع القوات المسلحة للطرف العدو يدها على الشخص المقاتل واقتياده إلى مكان الاحتجاز، وهذا ما يعرف بوقوع المقاتل الفعلي، أما الوقوع النظري فهو توقف الشخص المقاتل عن العمليات العدائية نتيجة عدم القدرة على مواصلة القتال أو استسلامه[2].

ومن أهم ما يميز قانون جنيف في مفهومه للمقاتلين، وسبل توفير لهم الحماية في حالة تعرضهم لإصابات هو ما ورد في المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف، والخاصة بالنزاعات المسلحة غير الدولية التي اهتم بها هذا القانون على خلاف قانون لاهاي، وتعتبر هذه المادة المشتركة بمثابة اتفاقية مصغرة، وذلك لاحتوائها على خلاصة للمبادئ الأساسية العامة التي اشتملت عليها اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، والتي تمثل تقدما جوهريا لحمايتها لضحايا النزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي[3]، حيث تم تصنيف الأفراد المشمولين بالحماية وهم[4]:

1. الأفراد الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم .
2. الأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر.

ومما سبق نخلص إلى أن قانون جنيف قد وسع في وصف المقاتل القانوني، حتى اعترف صراحة بوصف المقاتل القانوني لجميع الأفراد الذين ينتمون للإقليم المحتل أو لأحد أطراف النزاع المسلح، ويعملون داخل وخارج إقليمهم ، حتى لو كان هذا الإقليم محتلا بشرط أن تتوافر

(1) للنظر أكثر : المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة 1949.

(2) أحمد سي علي، المرجع السابق، ص 81.

(3) محمد حمد العسبلي، المرجع السابق، ص 88.

(4) أنظر الفقرة الأولى من المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف لعام 1949.

الشروط التي ذكرتها اتفاقيات جنيف، والتي لا تختلف عن مثيلتها في لائحة لاهاي للحرب البرية[1]، كما تم الاعتراف بوصف المقاتل القانوني لكل من يقع في قبضة العدو من الأفراد الذين يكونون في حالة مقاومة للاحتلال . كما نستنتج أن قانون جنيف قد بسط حمايته على ضحايا النزاعات المسلحة سواء الدولية منها وغير الدولية، حيث امتد الوصف القانوني للمقاتل إلى كل شخص حتى ولو كان من المدنيين لكنه منضم بصفة رسمية إلى القوات المسلحة، مثل أطقم الطائرات المدنية التابعة لأطراف النزاع، وهذا ما يفسر التطور الملحوظ للقانون الدولي الإنساني في تعريفه للمقاتل وإمكانية تمتعه بالحماية المقررة بموجب هذه الاتفاقيات، إلا أنه لم يقف عند هذا الحد حيث ألحق باتفاقيات جنيف **بروتوكولين إضافيين في سنة 1977، حيث خصص إحداهما بالنزاعات** المسلحة غير الدولية، وذلك نظرا لانتشار هذا النوع من النزاعات في العالم، وما تشهده من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني بصفة عامة وللمبادئ الإنسانية بصفة خاصة، وما هي الأسس والمعايير التي وضعها هاذين البروتوكولين في تمييز المقاتلين القانونيين من غيرهم ، وهل أثرت المادة الثالثة المشتركة الخاصة بالنزاعات المسلحة غير الدولية على البرتوكول الخاص بهذه النزاعات، أما البرتوكول الآخر فقد جاء مكملا بصفة عامة لما ورد في اتفاقيات جنيف لعام 1949. وهذا ما سنتناوله في المطلب التالي .

(1) رجب عبد المنعم متولي، الحماية الدولية للمقاتلين أثناء النزاعات الدولية المسلحة، دراسة مقارنة فيما بين أحكام شريعة الإسلام وقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، 2006، القاهرة، مصر، ص 35.

المطلب الثالث: مفهوم المقاتل في إطار البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف لعام 1949 المؤرخان في 12 أوت 1977.

في 8 جويلية من سنة 1977، تم اعتماد أول بروتوكول إضافي لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 الذي تم تخصيصه لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، وذلك نظرا إلى النقص الذي أثبته الواقع في أوجه الحماية المقررة، لكل من الجرحى و المرضى أو أسرى الحرب، وحتى للسكان المدنيين والأعيان المدنية، كما تم حظر بعض الأسلحة التي تلحق أضرارا جسيمة جراء استخدامها أثناء سير العمليات العدائية، أما البرتوكول الإضافي الثاني فقد تم تخصيصه للنزاعات المسلحة غير الدولية.

وينصرف مفهوم النزاعات المسلحة غير الدولية إلى طائفة شديدة التنوع من أشكال الصراع الداخلي في الدولة، ويمكن تقييم أشكال التمرد الداخلي في مجملها إلى أربع طوائف تضم أولها التظاهرات و أعمال العنف والعصيان، وتضم الثانية القلاقل والاضطرابات الداخلية، فيما تتضمن الطائفة الثالثة أعمال الشغب وكل هذه الفئات لا تملك وصف النزاعات المسلحة الداخلية أما الفئة الرابعة والأخيرة فهي الحرب الأهلية التي تعد أشد أنواع التمزق الداخلي التي تعرفها الدولة، وهي التي تملك وصف النزاع المسلح غير الدولي[1].

ولقد أشارت المادة الثالثة والأربعون من البرتوكول الإضافي الأول لمفهوم القوات المسلحة واعتبرت كافة الأفراد الذين ينتمون إليها مقاتلين عدا الأفراد المعنيين بالخدمات الطبية الذين تشملهم المادة الثالثة والثلاثون من اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949، وأكدت نفس المادة على إمكانية انضمام إلى القوات المسلحة هيئة شبه عسكرية، وأضاف

(1) العقون ساعد، مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين وتحديات النزاعات المسلحة العاصرة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، 2009، ص 39.

البروتوكول الإضافي الأول على أن كل المقاتلين يعتبرون أسرى حرب في حالة القبض عليهم من طرف الخصم[1] وجاء في البروتوكول الأول النص على فئة جديدة من المقاتلين الذين يتمتعون بوصف أسرى الحرب إلى جانب الأشخاص المشار إليهم في المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة السابقة الذكر، حيث اشترط في أفراد حركات المقاومة المنظمة الذين يقعون في سلطة غير معترف بها من قبل الدولة الحاجزة أن يتحقق في أعضاء هذه الحركات الشروط التالية :

1. أن يكونوا تحت قيادة مسؤولة لطرف النزاع عن مرؤوسيها
2. أن يميزوا أنفسهم عن السكان المدنيين خلال العمليات العسكرية
3. أن يديروا عملياتهم العسكرية وفقا للاتفاقيات والبروتوكول الملحق[2].

ولا يفقد أي مقاتل حقه في ذلك إلا إذا أخل بقواعد القانون الدولي التي تطبق في النزاعات المسلحة، بمعنى أن يلتزم جميع المقاتلين بقواعد الاتفاقيات والملحق الأول، بيد أن مخالفة هذه الأحكام لا تحرم المقاتل حقه في أن يعد مقاتلا، أو أن يعد أسير حرب إذا ما وقع في قبضة الخصم إلا باستثناءات[3].

واهتم البروتوكول الإضافي الأول بأصناف الأفراد المقاتلين غير القانونيين على خلاف اتفاقيات جنيف الأربعة ألا وهم الجواسيس والمرتزقة، فرغم أن الجوسسة عرفت منذ القدم إلا أن اتفاقيات جنيف لم تتطرق لها، وهل يمكن اعتبار الجاسوس أسير حرب أو غير ذلك وفقا لقانون جنيف، وهذا هو السبب الذي دفع الفقه يجتهد لإيجاد المركز

(1) الفقرة الأولى من المادة 44 من البرتوكول الإضافي الأول لسنة 1977.

(2) رجب عبد المنعم متولي، المرجع السابق، ص 45.

(3) أنظر الفقرات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة من المادة 44 من البرتوكول الإضافي الأول لسنة 1977.

القانوني للجاسوس[1]، وتناول البروتوكول موضوع الجاسوس، ولم يعتبره كأسير حرب في حالة القبض عليه من طرف الخصم، بغض النظر لأي نص آخر في الاتفاقيات أو البرتوكول الملحق لها[2].

ويستثنى من ذلك إذا كان المقاتل يمارس مهامه في إقليم يسيطر عليه الخصم، وتم القبض عليه إلا أنه يرتدي الزي الرسمي للقوات المسلحة المنضم إليها، أي لا يعتبر جاسوسا ولديه الحق في أن يعامل كأسير حرب، بالرغم من أنه كان يقوم بنفس المهام والأعمال التي يقوم بها الجاسوس[3]، وأضافت الفقرة الأخيرة من المادة استثناءات أخرى لا يعد فيها المقاتل جاسوسا، وذلك في حالة إقامته في إقليم يحتله الخصم، ما لم يقم بجمع أو محاولة جمع المعلومات ذات قيمة عسكرية وهو في حالة عمل من أعمال الزيف أو تعمد التخفي .

أما الوضع القانوني للجاسوس الذي لا يعتبر أسير حرب في حالة القبض عليه، فإنه لا يخضع لأحكام اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بشؤون أسرى الحرب لسنة 1949، وإنما تطبق عليه أحكام القانون العام الداخلي للدولة التي ألقت القبض عليه، أو الاتفاقيات الخاصة المبرمة بين الأطراف في هذه المسائل[4]، مع مراعاة بعض الأحكام الدولية التي تنص على عدم معاقبة الجاسوس إذا قبض عليه متلبسا إلا بعد محاكمته محاكمة عادلة أما إذا قبض عليه في وقت لاحق على أعماله، فإنه لا يعاقب على أفعال التجسس التي قام بها سابقا[5].

(1) أحمد سي علي، مرجع سابق، ص 85.

(2) الفقرة الأولى من المادة 46 من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977.

(3) الفقرة الثانية من المادة 46 من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977.

(4) أحمد سي علي، المرجع السابق، ص 86.

(5) مهديد فضيل، مسؤولية المقاتلين في القانون الدولي الجنائي، مجلة القانون والأعمال، 2014.
للاستعلام أكثر : أنظر : http://www.droitetentreprise.org

ولقد أشارت أحكام البروتوكول الإضافي الأول إلى الصنف الثاني من المقاتلين غير القانونيين المتمثل في المرتزقة، ويعرف المرتزق على أنه ذلك الشخص الذي يدخل طرفا في النزاع المسلح بدافع الربح، ولا يعتبر عضوا في القوات المسلحة لأحد طرفي النزاع، بينما يشارك فعليا ومباشرة في العمليات العدائية[1] ولا يحق للمرتزق التمتع بوضع المقاتل القانوني الذي يستفيد من أحكام اتفاقيات جنيف والبروتوكول الملحق لها أو أسير الحرب الذي يستفيد من قواعد الحماية المقررة في اتفاقية جنيف الثالثة[2].

ومن بين الانجازات الرئيسية للبروتوكول الإضافي الأول، أنه حظر على نحو لا لبس فيه الأعمال الإرهابية كالهجمات ضد المدنيين والممتلكات المدنية، كما حظر البروتوكول صراحة أعمال العنف أو **التهديد بها التي ترمي أساسا إلى بث الذعر بين السكان المدنيين**[3]**، إلا أنه** لا توجد أي إشارة للوضع القانوني للإرهابي حيث لم يعترف له كمقاتل أصلا[4].

ومما سبق نستنتج أن أحكام البروتوكول الإضافي الأول جاءت أكثر وضوح، ومكملة لقواعد الحماية التي أقرتها اتفاقيات جنيف لعام 1949، وخاصة في تمييز المقاتلين القانونيين والمقاتلين غير القانونيين، حتى أنها وصفتهم بغير المقاتلين وأشارت لهم بمصطلحات تشبه المقاتل في حمل السلاح والمشاركة في الأعمال الحربية لا غير، ومنحت حق المقاتلين العاجزين عن القتال أو الذين تعرضوا لإصابات الحماية والمعاملة الحسنة

(1) مهديد فضيل، المرجع السابق .

(2) المادة 47 من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977.
للنظر أكثر : محمد حمد العسبلي، المرجع السابق، ص 244 وما يليها

(3) ملائمة القانون الدولي الإنساني في حالة الإرهاب، منتديات ستار تايمز، 2014/01/26.
للاستعلام أكثر أنظر : http://www.startimes.com.

(4) مهديد فضيل، المرجع السابق.

التي أقرتها وثائق القانون الدولي الإنساني وأشارت إلى مقاتلي الاحتلال وحركات المقاومة الذين أوجبت فيهم بعض الشروط حتى يتمكنوا من الاستفادة من هذه الاتفاقيات . وترك البروتوكول الإضافي الأول لأحكام البروتوكول الإضافي الثاني المؤرخ كذلك في 8 جويلية من سنة 1977 للنظر في شؤون النزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي، ليكون سندا ومكملا للمادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 .

وخلافا للمادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف لعام 1949 التي لم تتضمن تعريف محدد للنزاع المسلح غير الدولي، فإن البروتوكول الإضافي الثاني قد أورد تعريفا لهذا النزاع في المادة الأولى منه التي تنص على أن النزاع المسلح غير الدولي هو الذي تتم أحداثه على إقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة بين القوات المسلحة وقوات مسلحة منشقة أو جماعة نظامية مسلحة أخرى تمارس تحت قيادة مسؤولة و تسيطر على جزء من الإقليم، ما يمكنها القيام بعمليات عسكرية متواصلة و منسقة[1].

إلا أن هذا البروتوكول لا يطبق على حالة الاضطرابات والتوترات الداخلية مثل أعمال الشغب والعنف المعزولة والمتقطعة، وأعمال أخرى ذات طبيعة مماثلة لأنها لا تعتبر نزاعات مسلحة غير دولية[2]، وأقرت أحكام هذا البروتوكول بتعزيز الضمانات الأساسية للأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية أو الذين كفوا عن المشاركة ووجوب معاملة هؤلاء سواء قيدت حريتهم أو لم تقيد معاملة إنسانية دون أي تمييز مجحف[3].

---

(1) المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الثاني لسنة 1977.

(2) فرانسواز بوشيه سولنييه، القاموس العملي للقانون الإنساني، ترجمة محمد مسعود، مراجعة عامر الزمالي، مديحة مسعود، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2005، ص 354.

(3) البروتوكولان الإضافيان الأول والثاني الملحقان باتفاقيات جنيف لعام 1949،

وتجدر الإشارة إلى أن القواعد الأساسية لأحكام البرتوكول الإضافي الثاني أقرت بوضوح إلى أن الأطفال دون سن الخامسة عشر سنة الذين يشاركون في الأعمال العدائية بصورة مباشرة يتمتعون بالحماية الخاصة التي يكفلها قواعد القانون الدولي الإنساني، وأن تنفيذ أحكام هذا القانون التي توفر الحماية الخاصة للأطفال هو بمثابة مسؤولية جماعية معنوية[1].

وشملت أحكام البرتوكول الإضافي الثاني عناصر موضوعية لتحديد المقاتلين في النزاعات المسلحة غير الدولية، حيث يتم تطبيق هذه القواعد على النزاعات المسلحة التي تدور أحداثها على إقليم أحد الدول السامية المتعاقدة بين قواته المسلحة وقوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى، وتمارس تحت قيادة مسؤولة على جزء من إقليمه من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة[2].

ويستخلص من أن أحكام البرتوكول الإضافي الثاني قد اعتبرت عدة عناصر ضرورية، وذلك لمعرفة الأفراد أو المقاتلين الذين تطبق عليهم قواعد البرتوكول، وهي تشمل أولا بأن يكون النزاع المسلح نزاعا مع طرف حكومي، وله قيادة مسؤولة، ويملك السيطرة على جزء من الإقليم، بالإضافة إلى القيام بالعمليات العسكرية والقدرة على تنفيذ قواعد هذا البروتوكول[3].

وأقرت المادة الثانية من أحكام هذا البروتوكول على المجال الشخصي الذي تسري عليه، والذي يحتوي على كافة الأشخاص الذين يتأثرون جراء العمليات العسكرية الناتجة عن النزاعات المسلحة غير الدولية،

اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2007.

(1) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الأطفال والحرب، 31/ 12/ 2001. انظر : http :www.icrc.org.

(2) الفقرة الأولى من المادة الأولى من البرتوكول الإضافي الثاني لسنة 1977.

(3) محمد أحمد العسبلي، مرجع سابق، ص 103.

ويتم تطبيق هذه الأحكام دون تمييز مجحف[1]، وفي حالة القبض عليهم من طرف الجهة المعادية فإنهم يتمتعون بالحماية وفقا لقواعد هذا البروتوكول .

ومما يجدر قوله أن أحكام البرتوكول الإضافي الثاني تعد إضافة جوهرية لقانون جنيف الذي شمل بهذه القواعد التي جاء بها البروتوكول كل النزاعات المسلحة سواء الدولية أو غير الدولية، وخاصة في المجال الشخصي الذي يطبق على المقاتلين الذين يمكن لهم الاستفادة من القواعد التي تكفل الحماية بموجب القانون الدولي الإنساني، وبالتعريف الذي جاءت به أحكام البرتوكول الإضافي الثاني للنزاع المسلح غير الدولي، فإنه رفع الغموض الذي كان يشمل عدة نزاعات مسلحة وفي اعتبار الأفراد مقاتلين أو أفراد عاديين يحملون السلاح ويقومون بأعمال عدائية دون وجود قانون يبين المركز القانوني لهؤلاء، وفي هذه الحالة تظهر أهمية أحكام هذا البروتوكول الذي يهتم بفئة معينة من المقاتلين الذين يشاركون في نوع معين من النزاعات المسلحة .

(1) التمييز المجحف هو ذلك التمييز الذي يبنى على العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الآراء السياسية أو الانتماء الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر أو أية معايير أخرى مماثلة.

المبحث الثاني : التزامات وقواعد حماية المقاتلين في ظل النزاعات المسلحة

يستوجب علينا في دراسة النظام القانوني للمقاتلين التطرق إلى الواجبات القانونية أو الالتزامات المفروضة على المقاتلين في مباشرتهم للعمليات العدائية خاصة أثناء احتدام هذه العمليات وبعدها، مما يفرض في المقابل قواعد تمكنهم من الحماية سواء في مواجهة المقاتل لمقاتل آخر تعرضه لإصابات في العمليات الحربية أو بما يعرف بشروط الحماية التي تفرض على الجهة المعادية بتوفيرها للمقاتلين الذين يقعون كأسرى حرب أو تعرضوا لإصابات كالجرح أو المرض أو الغرق، وهذا ما يدل على أن القانون الدولي الإنساني قد تناول كافة المواضيع الخاصة بالالتزامات والحماية، وفي كافة ميادين النزاع المسلح من المجال البري والجوي وخاصة البحري .

ولهذا يسعى القانون الدولي الإنساني إلى صبغ الحرب أو النزاع المسلح بطابع إنساني، والابتعاد بها عن الأعمال التي لا مبرر لها، لأنه كثيرا ما يتعرض المقاتلون للموت نتيجة الإهمال المتعمد، وعدم تقديم الرعاية اللازمة لهم، لذا توجب تقديم أعمال الإغاثة عن طريق المتطوعين لتقديم الخدمات الطبية وتوفير الإسعافات والرعاية للمقاتلين الجرحى والمرضى والغرقى دون أي تمييز[1].

ولذلك أبرمت عدة اتفاقيات وبروتوكولات تنادي بمجموعة من القيود المفروضة على الأطراف المتنازعة إضافة إلى وجوب توفير الحماية لضحايا النزاعات المسلحة، وما يطرح التساؤل حول احترام[2] والتزام الدول بهذه القواعد والاتفاقيات، حيث لا يمكن أن تتحقق الفعالية لقاعدة قانونية دولية أيا كانت إلا إذا ارتضت الدول الالتزام بها ورغبت

(1) علي أبو هاني، عبد العزيز العشاوي، مرجع سابق، ص35 .

(2) Michel Belanger , op,cit,p 75.

في تنفيذها، لذا نصت المادة الأولى المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع على أن تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة[1] بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال[2].

ولهذا سنتطرق في مبحثنا الثاني إلى ثلاث مطالب نتناول فيها أهم الالتزامات القانونية أي بموجب قانون لاهاي وقانون جنيف التي تفرض على المقاتلين في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، بالإضافة إلى التطرق إلى قواعد حماية المقاتلين وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني.

(1) تستخدم اتفاقيات جنيف مصطلح الأطراف السامية المتعاقدة للإشارة إلى الدول التي تكون طرفا في المعاهدات، ويفضل استخدام مصطلح الأطراف السامية المتعاقدة عموما على استعمال كلمة دولة أو حكومة، التي قد تسبب مشاكل تتعلق بالاعتراف القانوني في حالة نزاعات مسلحة معينة، طالما أن القانون الدولي الإنساني يبقى ساريا في حالة إمكانية أن يكون أحد الأطراف كيانا لا يمثل دولة أو سلطة لا يعترف بها الطرف الآخر.

(2) إبراهيم أحمد خليفة، نظرة على فعالية تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، القانون الدولي الإنساني، آفاق وتحديات الجزء الثالث، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2005، بيروت، لبنان، ص 58.

المطلب الأول: التزامات المقاتلين في النزاعات المسلحة الدولية

تفرض قواعد القانون الدولي الإنساني عدة التزامات وواجبات قانونية على المقاتلين في النزاعات المسلحة وخاصة الدولية، ويكون ذلك أثناء مباشرتهم للعمليات الحربية وبعدها، حيث نصت اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لسنة 1907 على عدة أفعال تحظر على المقاتلين القيام بها، وأشارت إلى الوسائل المحظورة التي تمنع على المقاتلين استخدامها أثناء سير العمليات العدائية، حيث حظرت استخدام السم والأسلحة السامة، والقذائف التي من جراء استعمالها إحداث إصابات وآلام لا مبرر لها، بالإضافة إلى حظرها القتل أو جرح المقاتلين الذين أبدو عن نية في الاستسلام، ومنعت القيام بأعمال التدمير للممتلكات أو الحجز عليها إلا إذا كانت الضرورات الحربية تقتضي ذلك، أما فيما يخص بالمدنيين، فقد حظرت هذه اللائحة إكراه مواطني الدولة المعادية على الاشتراك في العمليات العدائية ضد الدول التي ينتمون إليها.

ومن بين أهم المبادئ الأساسية التي جاءت بها هذه اللائحة فيما تتعلق باستخدام الوسائل الحربية أن حق المقاتلين في اختيار وسائل إلحاق الضرر بالجهة المعادية ليس بالحق المطلق، والهدف الوحيد الذي ينبغي للدول أن تسعى إلى تحقيقه أثناء النزاعات المسلحة الدولية هو إضعاف القوات العسكرية للجهة المعادية أي لجوء الطرف المتنازع إلى القضاء على الأهداف العسكرية دون غير، أي وحدات القوات المسلحة للعدو ومنشآته العسكرية دون التطرق للمنشآت المدنية[1].

كما تطرقت الاتفاقية إلى القصف البحري، واشترطت في قصف الأعيان التي يجوز تدميرها رغم وجودها داخل مواقع مجردة من وسائل الدفاع أن يسبقه تحذير، ما لم يكن الهجوم الفوري عليها ضروريا لأسباب

(1) المادتين 22، 23 من اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لاهاي 18 أكتوبر 1907.

عسكرية، وفي هذه الحالة الأخيرة يتعين على القائد العسكري أن يتخذ جميع التدابير المناسبة بغية تقليل الضرر الذي يلحق بالمدينة والمدنيين بقدر المستطاع، ويقتضي القصف البحري بوجه عام أنه يتعين عل قائد القوة البحرية المهاجمة قبل الشروع في القصف أن يحذر جميع السلطات، وذلك لاتخاذ جميع التدابير لحماية المدنيين[1].

أما قانون جنيف الذي يحتوي على عدة مواثيق دولية أبرزها اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949 والبروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977 فقد تضمنت التزامات قانونية يتوجب على المقاتلين الالتزام بها وخاصة أنها تتعلق بتوفير الحماية العامة والخاصة أثناء النزاعات المسلحة الدولية، حيث نجد الاتفاقية الأولى الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان أنها أقرت بحماية المقاتل أثناء سير العمليات العدائية، والذي تعرض لإصابات أدت إلى مرضه أو تعرضه للجرح، وألزمت هذه الاتفاقية الأولى في الفصل التاسع منها تحت عنوان قمع إساءة الاستعمال والمعاملات[2]، ومن بينها القتل العمد بحيث لا يجوز الإجهاز على المرضى أثناء العمليات العدائية أو الذين يقعون في قبضة العدو، ويحظر ارتكاب أي عمل من أعمال العنف ضدهم[3]، وحظرت كل أعمال التعذيب والمعاملة اللاإنسانية .

ومن بين الأفعال التي منعتها هذه الاتفاقية تعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو بالصحة، وذلك بقصد الحفاظ على السلامة الجسدية للجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة، كما تحظر كافة الأعمال التي تؤدي إلى تدمير الممتلكات أو الاستيلاء عليها على

(1) فريتس كالسهوفن، ليزابيث تسغفلد، ضوابط تحكم خوض الحرب، مدخل للقانون الدولي الإنساني، ترجمة أحمد عبد العليم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جويلية 2004، ص 48، 49.

(2) فريتس كالسهوفن، ليزابيث تسغفلد، مرجع سابق، ص 53، 54.

(3) أنظر المادتين 49، 50 من اتفاقية جنيف الأولى لسنة 1949.

نطاق واسع لا تبرره الضرورات الحربية[1]، أما فيما يخص أساليب العمليات الحربية فقد حظرت كل الهجمات التي لا توجه الى أهداف عسكرية[2].

وتناولت اتفاقية جنيف الثانية الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى للقوات المسلحة في البحار المؤرخة في 12 أوت 1949 نفس الأعمال المحظورة على المقاتلين مع الاختلاف في الميدان الذي تجرى فيه العمليات الحربية، بما أن هذه الاتفاقية تسري على البحار، إلا أنها أضافت بعض الأفعال الخاصة بالاعتداء على بواخر المستشفيات العسكرية أو التابعة لمجال الإغاثة البحرية[3]، أما الاتفاقية الثالثة الخاصة بمعاملة أسرى الحرب، فبعد أن سبقنا الذكر آنفا حول المعايير في اعتبار المقاتل أسير حرب وتمتعه بالحماية بموجب أحكام هذه الاتفاقية، حيث أشارت هذه الأخيرة إلى وجوب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأوقات، ويلتزم المقاتلون بالمحافظة على شخص أسير الحرب وكرامته، وعدم الاعتداء على حياته، كما يحظر على القائد العسكري الأمر بعدم الإبقاء على قيد الحياة[4]. ونصت المادة مئة وثلاثون من هذه الاتفاقية الثالثة على عدم جواز إرغام أسير الحرب على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم محاكمة عادلة .

أما الاتفاقية الأخيرة من اتفاقيات جنيف الأربعة، والخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب وبدورها حظرت هذه الاتفاقية

(1) عصام سليمان، الحماية من التعذيب في إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى 2009، ص 23، 24.

(2) المادة 50 من اتفاقية جنيف الأولى لسنة 1949.

(3) جون ماري هنكرتس، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، إسهام في فهم واحترام حكم القانون في النزاع المسلح اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2005، ص 32.

(4) المادة 22 من اتفاقية جنيف الثانية لسنة 1949.

بعض الأعمال والتي تعد كالتزامات قانونية مفروضة على المقاتلين، كعدم الهجوم على الأعيان المدنية مثل المستشفيات و المدارس، ويمنع على المقاتلين أخذ الرهائن، بحيث لا يجوز حجز المدنيين كرهائن، وأقرت هذه الاتفاقية الحماية الخاصة للأطفال والنساء[1].

واعتبر البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف لعام 1977 عدة التزامات من بينها عدم جعل السكان المدنيين هدفا للهجوم، حيث أقرت أحكام هذا البروتوكول صراحة بمبدأ التمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، وحظرت على المقاتلين شن جميع الهجمات التي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية[2]، ومن بين شروط احترام هذا المبدأ، هو حصر الأهداف العسكرية أي الأعيان التي تساهم مساهمة فعالة في **العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها أو بموقعها أو بغايتها أو** باستخدامها[3]، وتجدر الإشارة إلى كلا من المدن والقرى والمناطق السكنية والمساكن والمباني والمدارس والوسائل المدنية والاتصالات المدنية والمستشفيات والمنشآت الطبية والوحدات الطبية والممتلكات التاريخية وأماكن العبادة والممتلكات الثقافية تعتبر أعيان مدنية بطبيعتها، وبالتالي يحظر على المقاتلين شن أي هجوم عليها[4]، كما حظر هذا البروتوكول على المقاتلين بعض الأفعال من بينها عدم اتخاذ شخص ما هدفا للهجوم، أو نقل السكان المدنيين إلى الأراضي المحتلة، ومنعت عليهم القيام بأي عمل من شانه أن يؤدي إلى المساس بالصحة والسلامة الجسدية للأشخاص المدنيين[5].

---

(1) محمد أحمد العسبلي، مرجع سابق، ص 375 وما يليها.

(2) أنظر المواد 18، 20، 22، 72، 73، 147 من اتفاقية جنيف الرابعة.

(3) المادة 85 من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977.

(4) المادة 52 من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977.

(4) Jean-marie henckearts And Luis doswald-beack ,with constribition by carolin alverman, knut dorman and boptiste rolle , customary international humanitarian law , icrc , page 31.

(5) أنظر المواد 85، 40، 11 من البرتوكول الإضافي الأول لسنة 1977..

أما بالنسبة للحماية التي أقرها هذا البروتوكول، فإنه اهتم بالمعاملة الإنسانية، والتي لا تتحقق إلا بحظر الأفعال التي يمنع على المقاتلين القيام بها، كحظر ممارسة العنف، وبوجه خاص القتل والتعذيب بشتى صوره والعقوبات البدنية، كما يمنع عليهم كذلك كافة الأعمال التي تؤدي إلى انتهاك الكرامة الشخصية[1]، بالإضافة إلى أن هذا البروتوكول تناول أساليب القتال ووسائله، حيث ألزم المقاتلين بعدم استخدام الأسلحة والقذائف التي من شأنها إحداث إصابات وآلام لا مبرر لها، أو الأسلحة التي يتوقع جراء استعمالها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضرارا بالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد[2].

ومما سبق نلخص إلى أن كل من قانون لاهاي المتمثل في لائحة الحرب البرية، وقانون جنيف المتمثل في اتفاقيات جنيف والبرتوكول الإضافي الأول، والتي تطبق في النزاعات المسلحة الدولية، قد أورت الكثير من الالتزامات القانونية المفروضة على المقاتلين، والتي تجب احترامها في حدود الضرورات العسكرية، لأن الهدف الأساسي من قواعد القانون الدولي الإنساني هو توفير الحماية الكافية للإنسان سواء كان مقاتلا أو مدنيا في زمن النزاعات المسلحة الدولية، وتخفيف المعاناة والخسائر البشرية والمادية.

(1) أنظر المادة 75 من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977..

(2) فريتس كالسهوفن، ليزابيث تسغفلد، مرجع سابق، ص 107..

المطلب الثاني : التزامات المقاتلين في النزاعات المسلحة غير الدولية

يسري على النزاعات المسلحة غير الدولية كل من المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف لسنة 1949 والبروتوكول الإضافي الثاني لسنة 1977، حيث اهتمت المادة الثالثة المشتركة بالحقوق الأساسية لضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية[1]، حيث نجد أن معظم النزاعات التي تلت الحرب العالمية الثانية نزاعات مسلحة ذات طابع غير دولي، والتي تعرف على أنها نزاعات تتم أحداثها على إقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة بين قوات مسلحة نظامية وقوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى تسيطر على جزء من الإقليم ما يمكنها القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة[2]، ويفهم من نص المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف أنها اهتمت بالمعاملة الإنسانية في جميع الأحوال لكل من الأفراد الذين يتمتعون بصفة المقاتل وذلك حسب الشروط التي وضعتها، فيلتزم المقاتلون حسب هذه المادة بالمعاملة الحسنة لكافة الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا أسلحتهم، والمقاتلين الذين تعرضوا لإصابات مما أدى ذلك إلى عجزهم عن القتال، وتكون هذه المعاملة المفروضة على المقاتلين في النزاعات المسلحة غير الدولية دون أي تمييز ضار[3].

---

(1) نادى الفقيه فاتيل منذ القرن الثامن عشر في كتابه قانون الأمم عام 1894 بضرورة تطبيق المبادئ الإنسانية على المقاتلين في المنازعات المسلحة غير الدولية، واهتم المؤتمر الدولي للصليب الأحمر في دورتيه التاسعة عام 1912، والعاشرة عام 1921 بوضع تعليمات للجمعية الوطنية للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في الدولة التي تشهد حربا أهلية لمساعدة ضحايا الطرفين المتحاربين من الحكومة والمتمردين بدون أي تمييز بينهما.

(2) المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الثاني لسنة 1977..

(3) محمد حمد العسبلي، مرجع سابق، ص 87، 88.

أما فيما يخص قواعد البروتوكول الثاني الإضافي لاتفاقيات جنيف، فقد أورت عدة التزامات قانونية مفروضة على المقاتلين، حيث حظر هذا البروتوكول الاعتداء على الأشخاص ولاسيما القتل والمعاملة القاسية كالتعذيب أو التشويه أو انتهاك الكرامة الشخصية، كما منع الاغتصاب وكافة صور المعاملة المهينة، ولأول مرة في اتفاقية من اتفاقيات القانون الدولي الإنساني تحظر الأعمال الإرهابية، حيث أن هذه الأعمال كثيرا ما يلجأ إليها أحد الأطراف في النزاعات المسلحة ذات الطابع غي الدولي[1]، كما تطرق هذا البروتوكول إلى حماية الأعيان المدنية، حيث ألزم المقاتلين بعدم شن الهجمات على الأعيان التي تحتوي المواد الخطيرة مثل مواد الطاقة الكهربائية والمفاعل النووية، كما حظر توجيه العمليات الحربية إلى **المرافق الثقافية ذات الطابع التاريخي أو الفني أو العلمي أو الحضاري أو الديني**[2].

كما فرضت أحكام هذا البروتوكول التزامات على المقاتلين في النزاعات المسلحة غير الدولية ذات طابع إنساني تتمثل في حماية الأطفال، وعدم تجنيدهم في القوات المسلحة أو في الجماعات المسلحة، ويفرض عليهم بمنعهم من المشاركة في العمليات الحربية، ونقلهم إلى مناطق أكثر أمنا[3].

وخصصت أحكام هذا البروتوكول حماية خاصة للنساء، بحيث يلتزم المقاتلين بعدم المساس بالكرامة الشخصية أما إذا وقعن في الأسر، فيجب أن يحتجزن في أماكن منفصلة عن الرجال، ويلزم بنقلهن إلى مناطق آمنة

للنظر أكثر : المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف لسنة 1949.

(1) المادة الرابعة من البروتوكول الإضافي الثاني لسنة 1977.

(2) رقية عواشرية، الحماية الدولية للأعيان المدنية زمن النزاعات المسلحة غير الدولية، إسهامات جزائرية حول القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الأولى، 2008، 241..

(3) فراسواز بوشيه سولنييه، مرجع سابق، ص355.

بعيدة عن أحداث الأعمال الحربية[1]، كما حظر هذا البروتوكول كافة الهجمات العشوائية، وذلك لحماية السكان المدنيين، بحيث يتمتع هؤلاء بالحماية العامة من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية[2].

كما حظر هذا البروتوكول الترحيل القسري للمدنيين لأسباب تتصل بالنزاع، ما لم يتطلب ذلك أمن الأشخاص المدنيين أو لأسباب عسكرية ملحة، وتجب كذلك على المقاتلين بمقتضى هذا البروتوكول الحفاظ على أوضاع المدنيين الصحية والعلاجية والوقائية[3]، أما الباب الثاني من هذا البروتوكول فقد تم تخصيصه لحماية الجرحى والمرضى والغرقى المنكوبين في البحار، ويفهم من هذا الباب الثاني أن أحكام هذا البروتوكول أنها تشير إلى إلزام المقاتل على حماية المقاتل الآخر الذي تعرض للمرض أو للغرق أو تعرض لجروح بليغة تؤدي به إلى التوقف عن المشاركة في الأعمال العدائية، كما تم حظر على المقاتلين عدم استخدام شارتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وحصر ذلك على الأشخاص المخولين والأعيان المصرح لها ذلك فقط[4].

ونلخص القول أن المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف لا تستطيع لوحدها شمل كافة المسائل الخاصة بالنزاعات المسلحة غير الدولية، على الرغم من أنها جسدت مبادئ القانون الدولي الإنساني في هذا النوع من هذا النزاعات، أما قواعد البروتوكول الإضافي الثاني فقد تطرقت وشملت كافة المسائل الخاصة بالحماية للمدنيين أولا والمقاتلين ثانيا،

(1) المادتين 5، 6 من البروتوكول الإضافي الثاني لسنة 1977.

(2) أمل يازجي، مرجع سابق، القانون الدولي الإنساني وحماية النساء والأطفال أثناء النزاعات المسلحة، القانون الدولي الإنساني، آفاق وتحديات، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2005، ص 275.

(3) أنظر المواد 7، 9، 10، 11 من البروتوكول الإضافي الثاني لسنة 1977.

(4) البروتوكولان الإضافيان الأول والثاني الملحقان باتفاقيات جنيف لعام 1949، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2007.

والتي لا يمكن أن تتوفر إلا بالالتزام بعدم القيام بالأعمال المحظورة التي نص عليها، وتنوعت هذه الأعمال من فرض قيود في استعمال الأسلحة والوسائل الحربية، إضافة إلى وضع كافة التدابير اللازمة لتوفير الحماية وذلك للحد من الخسائر البشرية والمادية التي يمكن أن تخلفها هذا النوع من النزاعات المسلحة .

المطلب الثالث : قواعد حماية المقاتلين في النزاعات المسلحة

من المستقر عليه أن قواعد حماية المقاتلين أثناء النزاعات المسلحة هي قواعد اتفاقية تضمنتها العديد من المعاهدات والاتفاقيات التي فرضت الالتزامات القانونية عليهم، وعليه فإن معالجتنا لقواعد حماية المقاتلين ستكون قاصرة على القواعد الواردة في هذه الاتفاقيات، ولقد صنفت هذه القواعد الأفراد المقاتلين المشمولين بالحماية[1]، والتي تشمل كل من المرضى والجرحى والمنكوبين في البحار، بالإضافة إلى أسرى الحرب .

وطبقا لمبدأ تقديم الحماية الخاصة على الحماية العامة، فوجب علينا التطرق إلى حماية النساء المقاتلات والأطفال الذين يشاركون في العمليات العدائية، حيث نجد أن اتفاقيات جنيف نادت بمبدأ وجوب معاملة النساء بكل الاعتبار الواجب لجنسهن[2]، وعندما عددت الاتفاقية الثالثة من اتفاقيات جنيف لعام 1949 في مادتها الرابعة الفئات الذين يمكن اعتبارهم مقاتلين لم تميز بين النساء والرجال، وجاءت التعابير الموضوعة لتعريف المقاتل لتشمل كل من الفئتين على حد سواء[3]، لكن إن شاركت المرأة في النزاعات المسلحة سواء الدولية أو غير الدولية وباشرت ممارسة الأعمال العدائية ووقعت في الأسر، فإن هناك مجموعة من القواعد الأساسية التي قررت للنساء حيث يستفدن إلى جانب الحماية الواردة في الاتفاقيات من معاملة خاصة .

فكما ذكرنا سابقا في احترام معاملة النساء نظرا لجنسهن، فقد نصت المادة الخامسة والثلاثون من اتفاقية جنيف الثالثة على ضرورة تخصيص أماكن خاصة لأسيرات الحرب، ونصت نفس الاتفاقية على تخصيص

(1) رجب عبد المنعم متولي، مرجع سابق، ص 74.

(2) المواد 12 من الاتفاقية الأول والثانية، والمادة 14 من الاتفاقية الثالثة.

(3) أمل يازجي، القانون الدولي الإنساني وحماية النساء والأطفال أثناء النزاعات المسلحة، مرجع سابق، ص 277.

مرافق صحية للنساء الأسيرات[1]، مع منح الأولوية القصوى للنظر في قضايا النساء الحاملات وأمهات صغار الأطفال، وهو ما نصت عليه المادة السادس والسبعون من أحكام البروتوكول الإضافي الأول، أما فيما يتعلق بعمل الأسيرات فقد أقرت المادة التاسع والأربعون من اتفاقية جنيف الثالثة على إمكانية تشغيل الأسرى اللائقين للعمل مع مراعاة سنهم وجنسهم، أما فيما يخص بمحاكمة الأسيرات، فيحظر الحكم عليهن بعقوبات أشد مما يحكم به على الرجال، وان يكون تنفيذها في أماكن منفصلة عن أماكن الرجال[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الأحكام المطبقة في النزاعات المسلحة غير الدولية من المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف، وقواعد البروتوكول الإضافي الأول قد أقرت على توفير الحماية القانونية لكل من شارك في العمليات الحربية، لذا يمكن القول أن كل ما يطبق على من يقاتل في هذه النزاعات يسري على المقاتلات أيضا، وإذا وقعن في الأسر، فإن المادة الخامسة من البروتوكول الإضافي الثاني نصت على احتجاز النساء في أماكن منفصلة عن الرجال، مع توكيل الإشراف المباشر عليهن إلى نساء، كما تم حظر الحكم على النساء الحوامل وأمهات صغار الأطفال بالإعدام والأخذ بعين الاعتبار جنس المرأة وحاجاتها الخاصة[3].

أما فيما يخص حماية الطفل المقاتل، حيث لم تتوصل اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكول الأول لعام 1977 إلى حظر تجنيد الأطفال، لكنها قد حظرت تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشرة سنة وفي حالة اشتراكهم في العمليات العدائية، ووقعوا في الأسر، فيجب

(1) المادة 39 من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة 1949.

(2) أمل يازجي، المرجع السابق، ص278.
للنظر أكثر : المواد 88، 97، 108، من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة 1949.

(3) نفس المرجع السابق، ص 279، 280.

وضعهم في أماكن منفصلة عن تلك التي تخصص للبالغين، وأشارت المادة الرابعة من قواعد البروتوكول الإضافي الثاني إلى حظرها تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة سنة في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة كما لا يجوز السماح لهم بالاشتراك في العمليات الحربية .، وفي حالة وقوعهم في الأسر جراء اشتراكهم في النزاعات المسلحة غير الدولية، فيجب توفير لهم حماية خاصة، والغاية من هذه المعاملة التفضيلية لكل من النساء والأطفال يراد بها تخفيف العبء على الفئات الأكثر ضعفا في النزاعات المسلحة، مما يعني تخفيف الآثار المباشرة وغير المباشرة الجسدية والنفسية عن هذه الضحايا[1].

ومن المؤكد أن الاتفاقيات الدولية التي نصت على الحماية القانونية للمقاتلين أثناء النزاعات المسلحة بينها تشابه كبير وتطابق فيما قررته من أحكام فيما يخص بتوفير الحماية للمقاتلين، ويدخل في إطار المقاتلين القانونيين الذين يتعرضون لإصابات أو يقعون في الأسر، وعلى ذكر ذلك فإن المقاتلين الذين تجب حمايتهم هم المقاتلين الجرحى والمرضى والغرقى أو الذين يقعون كأسرى حرب، ويقصد بالمقاتلين الجرحى والمرضى العسكريون الذين يصابون في النزاعات المسلحة بجروح أو أمراض، ويعرف كذلك الجرحى والمرضى بأنهم الأشخاص العسكريين أو المدنيون الذين يحتاجون إلى رعاية طبية بسبب الصدمة أو المرض أو أي اضطراب أو عجز بدني أو عقلي مما يجعلهم يحجمون عن أي عمل عدائي، أما المنكوبين في البحار أو الغرقى فهم الأفراد الذين سقطوا في البحر أو تعرضوا للغرق بسبب الهبوط الاضطراري للطائرات أو المركبات التي تقلهم عن سطح الماء، على أن يكون هؤلاء الأشخاص إما تابعين للقوات المسلحة النظامية أو ينتمون إلى أفراد الميليشيات أو الوحدات المتطوعة

(1) أمل يازجي، القانون الدولي الإنساني وحماية النساء والأطفال أثناء النزاعات المسلحة، مرجع سابق، ص 288 وما يليها.

التي تعد جزء من هذه القوات، حتى يتمتعوا بالحماية التي تكفلها لهم اتفاقيات جنيف لعام 1949[1].

وما يجب ذكره هو أن هذه القواعد المتجسدة في قانون لاهاي وقانون جنيف قد حددت ثلاث واجبات يلتزم بها الأطراف المتحاربة اتجاه ضحايا النزاعات المسلحة، وهي أنه يجب على جميع المتنازعين احترام هؤلاء الأشخاص، وتوفير الحماية اللازمة لهم ومعاملتهم معاملة إنسانية، ويقصد بالاحترام الواجب للمرضى والجرحى والمنكوبين في البحار هو المحافظة على أرواحهم وتوفير وسائل بقائهم، والامتناع عن الإضرار بهم أو تهديدهم، أما الحماية فهي تتضمن موقف أكثر ايجابية لأن المسألة تتعلق بحمايتهم من الأخطار والتخفيف من المعاناة التي يتعرضون لها، أما المعاملة الإنسانية فهي تعتبر الحد الأدنى للاعتبارات التي يجب ضمانها للفرد لتمكينه من أن يعيش حياة مقبولة على نحو طبيعي بقدر الإمكان[2].

أما فيما يخص حماية أسرى الحرب[3]، فقد اهتمت المادة الثالثة لاتفاقية جنيف لعام 1949 بذلك، حيث يعتبر أسير حرب كل من يقع في قبضة أحد أفراد أية وحدة عسكرية تابعة لجيش العدو، ولذلك يبتدئ من لحظة الإمساك بالأسير، حيث يلزم باحترام كرامته ويمنع التقليل من الحماية المكفولة له، ويمكن إخضاعه لبعض الإجراءات الوقائية، كالاستجواب إلا أنه لا يجوز تعريضه للتعذيب البدني أو المعنوي أو أي نوع من الإكراه البدني أو المعنوي أو التهديد بغية انتزاع أية معلومات منه من أي نوع[4]، ويلزم على دولة الأسر إجلاء الأسرى الأصحاء إلى معسكرات قريبة من

(1) رجب عبد المنعم متولي، مرجع سابق، ص80، 82.
(2) رجب عبد المنعم متولي، نفس مرجع سابق، ص 76، 77.
(3) محمد حمد العسبلي، مرجع سابق، ص 373 وما يليها.
(4) المادة 17 من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة 1949.

المناطق الآمنة بعيدا عن ميدان القتال، أما بالنسبة للأسرى المرضى والجرحى فيجب أن يقدم لهم المستلزمات الطبية الضرورية، وفي جميع الأحوال لا يجوز تعرض الأسرى للخطر أثناء انتظارهم للنقل أو الإجلاء إلى أماكن اعتقالهم، وان تتم طريقة النقل بكيفية إنسانية، مع اتخاذ جميع التدابير اللازمة لسلامتهم[1].

ولقد حددت هذه الاتفاقية الشروط الواجب توافرها في معسكرات الأسرى ومن أهمها، أن تكون المعسكرات المعدة لحجز الأسرى مقامة على الأرض موجودة في أماكن بعيدة عن ميادين القتال، وأن تتوافر فيها سبل الوقاية من أخطار النزاعات المسلحة، وتمييز هذه المعسكرات بالشارة إليها على أنها معسكرات أسرى حرب تجعلها واضحة من الجو، وفيما يتعلق بحياة أسرى الحرب اليومية داخل المعسكرات الاعتقال، فيجب أن تكون وجباتهم اليومية كافية لعيشهم، أما فيما يتعلق بمباشرتهم للشعائر الدينية، فيمنح لهم الحرية الكاملة لممارستها في ظل النظام المتبع في المعسكر[2].

ويستخلص مما سبق قوله أن اتفاقية جنيف الثالثة قد أقرت بكافة المسائل التي يمكن أن يتعرض لها الأسير وهو في معسكرات الاعتقال، مؤكدة في ذلك على توفير كافة الظروف اللازمة للحفاظ على حياة الأسرى، وسلامتهم البدنية والمعنوية، بحيث تلتزم الدولة الحاجزة باتخاذ كافة التدابير الصحية الضرورية لتامين صحة الأسرى ولقد أكدت الاتفاقية الثالثة في جوهرها على تقديم المعاملة الإنسانية للأسير، وذلك نظرا للحماية التي تكفلها له قواعد القانون الدولي الإنساني .

---

(1) المادتين 19، 20 من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة 1949 .

(2) رجب عبد المنعم متولي، مرجع سابق، ص 107 وما يليها .
أنظر المواد من 22 إلى 25 من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة 1949 .

خاتمة:

إن موضوع النظام القانوني للمقاتلين في النزاعات المسلحة، يشمل عدة نواحي وتساؤلات تطرق إليها القانون الدولي الإنساني، مساهما في تكريس الهدف الإنساني أثناء النزاعات المسلحة الدولية أو التي تأخذ الطابع غير الدولي، حيث نجد أن المقاتل هو الشخص الأساسي الذي يفرض عليه تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني الذي ألزمه بعدة واجبات قانونية بداية من تقييده لوسائل القتال وأساليب الحرب، ثم فرض عليه توفير الحماية العامة وحتى الخاصة الممنوحة للنساء والأطفال، ولا تتحقق هذه الحماية إلا بالامتناع عن القيام بالأعمال المحظورة في لائحة الحرب البرية واتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكولين، إضافة إلى الوثائق التي تصب في نفس الفحوى والموضوع .

فبعد أن أجابت أحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني على مفهوم المقاتل القانوني، ووضع عدة شروط لاعتبار الشخص مقاتل قانوني، وذلك حتى يتسن له التمتع بالحماية في حالة عجزه عن القتال، وهذا ما جعلنا نتطرق إلى الإطار المفاهيمي للمقاتل في المواثيق الدولية، ونلخص كذلك في هذه الخاتمة أن قواعد القانون الدولي الإنساني تطرقت بشكل مناسب لكافة الأعمال المحظورة التي يمكن أن يقوم بها المقاتل في الميدان سواء أثناء مباشرته للعمليات العدائية أو بعدها، ورغم الالتزامات التي فرضها هذا القانون على المقاتلين، إلا أنه في المقابل منح له حقوق وكفل له حماية في حالة ما إذا تعرض لإصابات مثل المرض أو إصابته بجروح أو تعرضه للغرق أو حتى لأسباب أخرى تجعله عاجزا عن المشاركة في العمليات العدائية .

وفي الأخير نستنتج أهم المبادئ التي نصت عليها قواعد القانون الدولي الإنساني في هذه الدراسة بداية من أن المقاتل القانوني هو ذلك المقاتل المنضم في القوات المسلحة النظامية أو الشخص الحامل للسلاح

الذي تتوفر فيه الشروط التقليدية التي ذكرتها أحكام القانون الدولي الإنساني مع استثناء كل من الجاسوس والمرتزق والإرهابي من النطاق القانوني للمقاتل الذي يفرض عليه الالتزامات القانونية وهو في حالة مباشرته للأعمال العدائية أو بعدها ومن أهمها التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، وحماية الأعيان المدنية وتمييزها عن الأهداف العسكرية إضافة إلى توفيره للحماية العامة لكافة المدنيين، وحتى للمقاتلين الذين توقفوا عن القتال، وتوفير الحماية الخاصة للنساء والأطفال حتى ولو شاركوا في العمليات العدائية ووقعوا كأسرى حرب، مع حظر الأعمال الإرهابية خاصة على المقاتلين الذين يشاركون في النزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي. وكل هذه الالتزامات المفروضة في النزاعات المسلحة تهدف إلى تحقيق مبدأ الإنسانية مع الأخذ بمبدأ الضرورة العسكرية .

أما التوصيات التي يمكن أن نقدمها في هذه الدراسة فهي تتضمن تقديم كافة المعلومات حول القانون الدولي الإنساني للمقاتلين، وحثهم على تطبيقها في الميدان، وهذا ما يؤدي إلى جعل أحكام القانون الدولي الإنساني أكثر فعالية، وذلك للحد من الخسائر البشرية والمادية، والتكثيف من الجمعيات واللجان الوطنية أو الدولية وعدم الاكتفاء باللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والتي تسهر على تقديم الإغاثة الطبية وحتى النفسية في حالة نشوب نزاعات مسلحة، مع وضع مناطق آمنة إذا أمكن لنقل المدنيين وخاصة الأطفال والنساء مع ضرورة التوفيق بين الضرورات الحربية والمقتضيات الإنسانية الأولية، لأن الاعتبارات الإنسانية تقتضي احترام الحياة الإنسانية .

المراجع

اللغة العربية

أولا : الكتب :

1 -آخام مليكة، حماية الطفل في حالة النزاعات المسلحة، إسهامات جزائرية حول القانون الدولي الانساني اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الأولي، 2008 .

2- أمل يازجي، القانون الدولي الإنساني وقانون النزاعات المسلحة بين النظرية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 20، العدد الأول، 2004.

3- أمل يازجي ، القانون الدولي الإنساني وحماية النساء والأطفال أثناء النزاعات المسلحة، القانون الدولي الإنساني، آفاق وتحديات، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2005 .

4- إبراهيم أحمد خليفة، نظرة على فعالية تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، القانون الدولي الإنساني آفاق وتحديات الجزء الثالث، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2005.

5- أحمد أبو الوفا، القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة، القانون الدولي الإنساني أفاق وتحديات، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2005.

6- أحمد سي علي، وضعية أسير الحرب في القانون الدولي الإنساني، إسهامات جزائرية حول القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الأولى، 2008.

7- خالد مصطفى فهمي، القانون الدولي الإنساني، الأسس والمفاهيم وحماية الضحايا، دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2011.

8 عامر الزمالي، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، المعهد العربي لحقوق الإنسان، الطبعة الثانية، تونس 1997 .

9- كامل فيلالي، القانون الدولي الإنساني والإرهاب، إسهامات جزائرية

حول القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الأولى، 2008 .

10- علي أبو هاني / عبد العزيز العشاوي، القانون الدولي الإنساني، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2010 .

11- صلاح الدين عامر، التفرقة بين المقاتلين وغير المقاتلين، دراسات في القانون الدولي الإنساني، طبعة أولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 2000.

12- رجب عبد المنعم متولي، الحماية الدولية للمقاتلين أثناء النزاعات الدولية المسلحة، دراسة مقارنة فيما بين أحكام شريعة الإسلام وقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، ، القاهرة مصر، 2006..

13- فرانسواز بوشيه سولنييه، القاموس العملي للقانون الإنساني، ترجمة محمد مسعود، مراجعة عامر الزمالي، مديحة مسعود، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2005.

14- فريتس كالسهوفن، ليزابيث تسغفلد، ضوابط تحكم خوض الحرب، مدخل للقانون الدولي الإنساني، ترجمة أحمد عبد العليم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جويلية 2004 .

15-رقية عواشرية، الحماية الدولية للأعيان المدنية زمن النزاعات المسلحة غير الدولية، إسهامات جزائرية حول القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الأولى، 2008 .

16- محمد فهد الشلالدة، القانون الدولي الإنساني، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2011 .

17- عصام سليمان، الحماية من التعذيب في إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية، منشورات الحلبي الحقوقية الطبعة الأولى 2009 .

18-هشام بشير / إبراهيم عبد ربه إبراهيم، المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني، المركز القومي للإصدارات القانونية الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2012.

19- جون ماري هنكرتس، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، إسهام في فهم واحترام حكم القانون في النزاع المسلح اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2005 .

ثانيا : الرسائل العلمية

1- محمد حمد العسبلي، المركز القانوني لأسرى الحرب في القانون الدولي الإنساني، رسالة دكتوراه جامعة قار يونس 24/ 10/ 2002، ليبيا، الناشر منشاة المعارف بالإسكندرية، مصر .

2- جمال رواب، الوضع القانوني للمقاتل في القانون الدولي الإنساني، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة البليدة، 2006.

3- العقون ساعد، مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين وتحديات النزاعات المسلحة العاصرة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، 2009 .

ثالثا : المقالات العلمية

1- شار لوت ليندسي، نساء يواجهن الحرب، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول أثر النزاعات المسلحة على النساء، 15 أكتوبر 2002.

2- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أساليب الحرب ووسائلها، www.icrc.org 2010/04/15

3- مهديد فضيل، مسؤولية المقاتلين في القانون الدولي الجنائي، مجلة القانون والأعمال، 2014.

4- ملائمة القانون الدولي الإنساني في حالة الإرهاب، منتديات ستار تايمز، http://www.droitetentreprise.org .2014/01/26

5- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الأطفال والحرب، 2001/12/31. http://www.startimes.com

6- البروتوكولان الإضافيان الأول والثاني الملحقان باتفاقيات جنيف لعام 1949، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2007. http :www.icrc.org

رابعا : المواثيق الدولية

1- لائحة الحرب البرية 18اكتوبر 1907.

2- اتفاقية جنيف الأولى لسنة 1949.

3- اتفاقية جنيف الثانية لسنة 1949.

4-اتفاقية جنيف الثالثة لسنة 1949.

5- اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 .

6- البرتوكول الإضافي الأول لسنة 1977

7-البروتوكول الإضافي الثاني لسنة 1977 .

8- دليل سان ريمو بشأن القانون الدولي المطبق في النزاعات المسلحة في البحار، أعتمد في جويلية 1994.

9- البرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة أعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 263، الدورة الرابعة والخمسون، دخل حيز النفاذ في 23 فيفري 2002.

اللغة الاجنبية

1-Michel Bélanger ,Droit international humanitaire, gualino éditeur, Paris,2002

2-Kate Mackintosh , The principles of humanitarian action in international law, overseas devlepement institute , (odi), Humanitarian policy Group , Report 5, March 2000.

3-Jean-marie henckearts And Luis doswald-beack ,with constribition by carolin alverman , knut dorman and boptiste rolle , customary international humanitarian law , icrc .